

Distr.: General
29 March 2016
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
الدورة التاسعة

نيويورك، ١٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦
البند ٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية: اجتماع
المائدة المستديرة ٣

تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والتنمية الشاملة للجميع

مذكرة من الأمانة العامة

أعدت الأمانة العامة هذه الوثيقة استناداً إلى ما هو متاح من معلومات وذلك من أجل تيسير مناقشات اجتماع المائدة المستديرة حول موضوع "تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والتنمية الشاملة للجميع"، المقرر عقدها خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* CRPD/CSP/2016/1

180416 140416 16-03540 (A)



مقدمة

١ - تُعطي هذه الورقة لمحة عامة توضح كيف أنّ إمكانية الوصول، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا، هي من الأمور الأساسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للجميع، ومنهم الأشخاص ذوو الإعاقة. ومصطلح "إمكانية الوصول"، بمعناه المستخدم في هذه الورقة، يصف القدر من اليسر الذي يتيح لأكثر عدد ممكن من الأفراد، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، الوصول إلى بيئة من البيئات أو خدمة من الخدمات أو منتج من المنتجات. وهناك إمكانيات وفرص هائلة متأتية من تعزيز إمكانية الوصول الميسور، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات وبرامج التنمية الحضرية والريفية. ومع التسليم بمختلف مستويات التنمية وتفاوت الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الحكومات في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع، لا بد كخطوة أولى، وفي سياق التخطيط والتنمية الحضرية، من التشجيع بفعالية على الأخذ بالمفاهيم التصميمية العامة^(١) والمعايير التقنية ذات الصلة فيما يتعلق بتيسير إمكانية الوصول.

٢ - والبيئات يمكن أن تكون عنصراً معطّلاً أو عنصراً مساعداً، وهي بذلك إما تكرّس الإقصاء أو تعزز المشاركة والإدماج. وينطبق هذا الأمر بالأخصّ على مسألة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي كثير من الأحيان، تشكّل العراقيل المنتشرة على نطاق واسع، أو غياب إمكانية الوصول إلى البيئات التي توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، صعوبات كبرى للأشخاص ذوي الإعاقة، البالغ عددهم بليون شخص عبر العالم، لأنّها تحول دون تمتعهم بحقوق الإنسان العالمية ومشاركتهم بالكامل، وعلى قدم المساواة مع الآخرين، في المجتمع وفي تحقيق التنمية^(٢).

(١) "التصميم العام" يعني تصميم المنتجات والبيئات والبرامج والخدمات لكي يستعملها جميع الناس، بأكثر قدر ممكن، دون حاجة إلى تكييف أو تصميم متخصص. ولا يستبعد التصميم العام الأجهزة المعينة لفئات معينة من الأشخاص ذوي الإعاقة حيثما تكون هناك حاجة إليها (المادة ٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة).

(٢) منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي حول الإعاقة ٢٠١١ (جنيف، ٢٠١١).

الأطر المعيارية الدولية^(٣)

٣ - تُعتبر إمكانية الوصول، وفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عنصراً مساعداً للأشخاص ذوي الإعاقة على العيش باستقلالية وعلى المشاركة الكاملة في المجتمع والتنمية من جميع الجوانب. وهي تشكّل، من حيث أنها مسألة شاملة، أحد المبادئ العامة (المادة ٣) والالتزامات العامة (المادة ٤) التي تقتضي من الدول أن تعزز بشكل استباقي إمكانية الوصول ضمن إطار تصميم وتطوير التكنولوجيات الجديدة، ومنها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتعمل أيضاً على توافر هذه التكنولوجيات للأشخاص ذوي الإعاقة. وتنطوي الاتفاقية على مادة مستقلة بشأن إمكانية الوصول (المادة ٩). أما المادة ٢١، المكرّسة بالتحديد لمسألة حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات، فهي تقتضي من الدول أن تُعزّز فرص استفادة هؤلاء الأشخاص من التكنولوجيات والنظم الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت.

٤ - وفي الآونة الأخيرة، أسفر اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة عن وثيقة ختامية عملية المنحى^(٤) تمّ التشديد فيها على أهمية كفالة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من التنمية بجميع جوانبها وإشراكهم فيها، بما في ذلك ضمن سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعا رؤساء الدول والحكومات في هذه الوثيقة إلى كفالة توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، باتباع نهج التصميم العام، عن طريق إزالة الحواجز التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق ووسائل النقل والعمالة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات والمعلومات والأجهزة المساعدة، مثل

(٣) تم في التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (انظر A/60/687)، المعتمدين في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٥، التأكيد من جديد على الرغبة والالتزام ببناء مجتمع معلومات جامع وذو توجه تنموي ويضع البشر في صميم اهتمامه، على السعي لتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومنصفاً ويسير التكلفة من أي مكان، بما في ذلك النفاذ إلى التصاميم العالمية والتكنولوجيات المساعدة، لجميع البشر، خاصة ذوي الإعاقة. والتزم برنامج عمل تونس، بعد التسليم بدور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي والتنمية، ببناء القدرات للجميع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء الثقة في استخدام الجميع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة - وذلك من خلال تقديم وتحسين برامج وأنظمة تعليمية وتدريبية ملائمة تشمل التعليم مدى الحياة والتعلم عن بعد؛ وإيلاء اهتمام خاص لوضع مفاهيم لتصميمات عالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة التي تحقق لجميع الأشخاص، بمن فيهم المعاقون، إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣/٦٨.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في جميع المناطق، بما فيها المناطق النائية أو الريفية، للاستفادة على نحو تام من إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل حياتهم.

٥ - وتُلزم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٥)، في مواطن كثيرة منها، الدول الأعضاء بتعزيز إمكانية الوصول؛ ويقتضي الهدف ١١ من الدول أن توفر إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة والوصول ومستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة كالأشخاص ذوي الإعاقة (الهدف ١١-٢)؛ وتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة (الهدف ١١-٧). وتتضمن خطة التنمية المستدامة، في مواطن أخرى، أهدافا عالمية تنطبق على الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ذلك مثلا الهدف ٣-٨ (تحقيق التغطية الصحية الشاملة)، والهدف ٩-ج (تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠)، والهدف ١١-١ (ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة).

القضايا والتحديات

٦ - تُمكن المعلومات الأفراد من اتخاذ قراراتهم ومن المشاركة والإسهام بشكل مفيد في المجتمع والتنمية. لذلك، تكتسي إمكانية الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة أهمية حاسمة في عصر مجتمع المعلومات. فهي تنطوي على إمكانات لخلق فرص جديدة للأفراد، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون في كثير من الأحيان صعوبات بسبب الحواجز التي تحول دون حصولهم على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووصولهم إلى البيئات المادية والافتراضية.

(٥) تنصّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على تكافؤ الجميع في فرص الحصول على المعلومات وتعزيز إمكانية الوصول للتكنولوجيات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تلتزم الخطة ضمن الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) بإقامة بني تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعبارة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة (الهدف ٩-١).

٧ - وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أعقاب اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في إمكانية الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة. وفي أنحاء كثيرة من العالم، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون حواجز أو معوقات ضمن البيئات المادية والبيئات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات، مثل صعوبة الوصول إلى المعلومات أو الافتقار إلى المعلومات بأشكال ميسرة، كالكتابة بطريقة برايل، أو لغة الإشارة، أو المواقع الشبكية التي يسهل قراءة محتوياتها على الشاشة.

٨ - ومن الأمثلة الصارخة عن هذه المعوقات قلة فرص الحصول على الكتب المنشورة بالنسبة للمكفوفين والأشخاص ذوي العاهات البصرية والإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات. وقد أورد الاتحاد العالمي للمكفوفين أن نسبة الكتب المنشورة التي توضع في متناول هؤلاء الأشخاص (مثلاً بصيغة "برايل"، وبصيغة مسموعة، وبخط غليظ) لم تكن قبل سنة ٢٠١٣ تتعدى نسبة ٧ المائة في أغنى بلدان العالم، هي أقل من ١ المائة في البلدان الأكثر فقراً^(٦). ومن أجل معالجة هذا الوضع، تسعى المعاهدة التي اعتمدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام ٢٠١٣^(٧)، والتي سيبدأ نفاذها بعد حصولها على ٢٠ تصديقاً، إلى تجاوز هذا "العطش للكتاب" بإدراج استثناءات من حقوق التأليف والنشر حتى يتسنى نقل الكتب عبر الحدود إلى أزيد من ٢٨٠ مليون من المكفوفين وذوي العاهات البصرية والإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات.

٩ - هذا، ولا يزال نسق التقدم في ربط الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل الرقمية بطيئاً، لا سيما في العديد من البلدان النامية. ففي أفريقيا، مثلاً، ظل مستوى الخدمات الشبكية المقدمة للفئات المحرومة والضعيفة متدنياً، حيث لا تقوم سوى نسبة ٤ في المائة من البلدان بتوفير هذه الخدمات للفقراء وللأشخاص ذوي الإعاقة. وتصل هذه النسبة في أوقيانوسيا إلى ١٤ في المائة فيما يتعلق بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وإلى ٢١ في المائة فيما يتعلق

(٦) International Federation of Library Associations and Institutions, "IFLA welcomes WIPO treaty for blind and print disabled people", 27 June 2013 . ويمكن الاطلاع على هذا المقال في الإنترنت على الموقع التالي: www.ifla.org/node/7811.

(٧) معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

بالفقراء. وأخيراً، تقوم نسبة ٣١ في المائة من البلدان في الأمريكتين بتوفير تلك الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى كبار السن^(٨).

١٠ - وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تعذر إمكانية الوصول أو انعدام إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأول هذه العوامل مقرر السياسات وأصحاب المصلحة الآخرون الذين لم يدركوا بعد أن إمكانية الوصول ليست مسألة توفير بعض الإضافات أو مجرد الوفاء باحتياجات محددة "لمجموعات خاصة". فالتصميم العام وتطبيقاته على مرافق وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعود بالفائدة على الجميع، وهي لذلك ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية. أما العامل الثاني، فهو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لم تشملها كلها التشريعات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك على الرغم من أن العديد من البلدان قد سنت هذه التشريعات. والعامل الثالث هو التطور السريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يجعل القوانين السارية تتخلف عن الركب. فهذه القوانين مثلاً لا تتطرق في معظم الأحيان للهواتف المحمولة وللخدمات القائمة على الإنترنت. وبذلك، تتأخر المعايير التقنية المتعلقة بتطوير هذه التكنولوجيات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يصبح ما هو متوفر من التكنولوجيات والأجهزة المعينة على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالياً بسرعة جراء النسق المتسارع لتطور التكنولوجيا الجديدة، وبسبب قلة عدد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المصممة بطبيعتها لكي توفر سبل الوصول وفق نهج التصميم العام. وأخيراً، يشكل ارتفاع تكاليف العديد من هذه التكنولوجيات عائقاً يحد من إمكانية الحصول عليها لمن يحتاجونها من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض. والكثير من الأجهزة المعينة غالباً ما يكون باهظ التكلفة أو غير متوفر.

١١ - وبسبب تعذر إمكانية الوصول أو انعدام إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافقها وخدماتها، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة في أجزاء كثيرة من العالم من صعوبات وعراقيل وإقصاءات كثيرة في سبيل المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

١٢ - وفي الحالات القصوى، مثل الكوارث الطبيعية، قد يُشكّل غياب فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة حياة أو موت. وتكشف البيانات المتاحة أن نسبة الوفيات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة جراء حالات الكوارث الطبيعية تتراوح بين

(٨) الأمم المتحدة، دراسة الحكومة الإلكترونية ٢٠١٤: حكومة إلكترونية من أجل المستقبل الذي نتطلع إليه (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 14.II.H.1)، الفصل السادس.

ضعفين وأربعة أضعاف النسبة التي تصيب عامة السكان في نفس المنطقة المتضررة. وقد تبين مثلا، أثناء الزلزال والتسونامي الكبيرين اللذين ضربا شرق اليابان، أن غياب إمكانية الحصول على معلومات الإنذار المبكر وعلى معلومات خدمات الدعم في مواجهة الزلزال كان من العوامل الرئيسية التي أسهمت في ارتفاع معدل الوفيات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما ذوي الإعاقات البصرية والسمعية^(٩).

آفاق المستقبل

١٣ - ظهرت في السنوات الأخيرة مبادرات وممارسات جيّدة في مجال تعزيز إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الحضرية والريفية الشاملة للإعاقة في جميع أنحاء العالم. وقد تم أيضا إحراز تقدّم داخل منظومة الأمم المتحدة. فقد أصدر الأمين العام (بواسطة نشرة الأمين العام) أوّل سياسة للأمانة العامة عن فرص العمل وإمكانية الوصول المتاحة للموظفين ذوي الإعاقة. وقام بتعيين مبعوث خاص له معني بالإعاقة وإمكانية الوصول. وما فتئت شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعمل، بصفتها مركز التنسيق العالمي بشأن الإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة، على تعزيز إمكانية الوصول باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التنمية الشاملة، وعلى دعم بناء قدرات الدول الأعضاء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على الترويج لمجتمع وتنمية قوامهما السهولة في إمكانية الوصول. وبالاتتماد على الخبرة المكتسبة في دعم اللجنة المختصة التابعة للجمعية العامة، التي صاغت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يعمل مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على تجربة خطوات ملموسة لتحسين إمكانية الوصول ولوضع ترتيبات تيسيرية معقولة تلبّي احتياجات ذوي الإعاقة من المندوبين والمراقبين في المؤتمر. وقامت الشعبة، في السنوات الأخيرة، بتنظيم سلسلة من حلقات النقاش واجتماعات أفرقة الخبراء بشأن المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٢ مثلا، نظّمت الشعبة، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام ومؤسسة نيبون اليابانية، اجتماعا لفريق خبراء بشأن سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في طوكيو وذلك من أجل استكشاف السبل الكفيلة بدفع عملية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز المجتمع والتنمية الشاملين للجميع، بما في ذلك ضمن سياق الكوارث الطبيعية والاستجابة لحالات الطوارئ. وقد ساعدت هذه المبادرات على إذكاء الوعي

(٩) انظر E/ESCAP/CDR(4)/INF/4، الفقرة ٥.

وتعزيز القاعدة المعرفية لدى أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية الشاملة لذوي الإعاقات.

١٤ - ومثلما ذكر آنفاً في الفقرة ٨، تم في مراكش، بالمغرب، في عام ٢٠١٣ اعتماداً معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، التي أعدتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وتركز هذه المعاهدة على الاستثناءات من حقوق التأليف والنشر بما يسهل إيجاد نسخ ميسورة من الكتب وغيرها من الأعمال المحفوظة بموجب تلك الحقوق. هذا، وما يزال الأمر يتطلب ٢٠ تصديقا حتى يبدأ نفاذ المعاهدة.

١٥ - واستناداً إلى الخبرة المتراكمة خلال السنوات العشر من تنفيذ الاتفاقية، وبفضل الزخم العائد من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتبوأ المجتمع الدولي موقعاً جيداً يؤهله للدفع قدماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المراعية لمسائل الإعاقة وذلك خلال مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة بشأن المسائل الإنمائية العالمية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المزمع عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ والهادف إلى التشجيع على العمل عالمياً وخلال العقدين القادمين بخطة إنمائية حضرية شاملة.

١٦ - ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة، ولضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، لا بُدَّ من جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات متاحة للجميع، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقات. وهذا الأمر يتطلب أيضاً مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات ومنظمتهم مشاركة فعالة في التنمية، باعتبارهم من عناصر فاعلة ومستفيدة خلال جميع أطوار عملية التنمية.

١٧ - وفي سيرنا نحو المستقبل، قد تكون الأمور التالية ذات أهمية بالنسبة لتعزيز إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتحقيق التنمية الشاملة للجميع:

- ينبغي أن تسلّم الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون بأنّ إمكانية الوصول أساسيةٌ لجميع عمليات التنمية المستدامة والعادلة والشاملة ولسياسات وبرامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ينبغي للحكومات أن تدعم، ضمن خططها لتحقيق التنمية الحضرية والريفية، تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسرة، بما في ذلك التطبيقات المحمولة، والمواقع الحكومية، وأكشاك المعلومات العامة، وأجهزة صرف النقود آلياً، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتسنى الحصول عليها.
- ينبغي للحكومات أن تُشجّع على إجراء البحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسرة وعلى تعميم هذه التكنولوجيا، وذلك بإدراج متطلبات إمكانية الوصول ضمن عمليات الشراء العام لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستخدمها المنظمات العامة أو عمالؤها أو موظفوها.
- الكثير من هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية لديه أهداف بشأن توفير الخدمات الشاملة التي تسلّم بالتكلفة الميسورة وبالوصول إلى شبكات كحقّ من الحقوق؛ وسيتم على وجه الاستعجال إيلاء النظر في مسألة إمكانية الوصول باعتبارها من الأهداف الأخرى للخدمات الشاملة^(١٠).

أسئلة مطروحة للبحث

- ١ - في عصر مجتمع المعلومات، جلب التقدم التكنولوجي معه، على السواء، تحديات وفرصاً في مجال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. فما هي التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء من أجل ضمان إمكانية وصول الجميع إلى المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة؟
- ٢ - إلى أي مدى تم إدراج نهج التصميم العام ومفهومه في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية الحالية؟
- ٣ - ما المطلوب حتى يتم إدراج إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة في السياسات الإنمائية؟
- ٤ - ما هي الممارسات الجيدة في مجال هذا الإدراج الذي يعود بالفائدة على الجميع؟

(١٠) توصيات مقدّمة من أحد أفرقة الخبراء التي حضرت منتدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن الإعاقة والتنمية، الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حول موضوع "مراعاة الإعاقة والتنمية الحضرية القائمة على تيسير سبل الوصول".

٥ - تستطيع النهج المبتكرة، ومنها العمل بشراكات القطاعين العام والخاص، أن تقوم بدور هام في الترويج لإمكانية الوصول داخل المجتمع وفي التنمية. فما الذي يمكن لشراكات القطاعين العام والخاص أن تفعله من أجل النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائر التكنولوجيات الأخرى الميسرة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
